

إن الحديث عن مصادر التمويل الإسلامي، مرتبط بشكل وثيق بمصادر النظام الاقتصادي الإسلامي التي تركز على مجموعتين من المصادر: مصادر القواعد الشرعية مستمدة من القرآن والسنة وما استل منهما، ومصادر تعكس الهيكل المؤسسي للتمويل الإسلامي في العصور الحديثة. وتبعاً لذلك، سيتم التطرق لبند كلا النوعين من المصادر بشكل مختصر.

1. مصادر الأحكام الشرعية

تتمثل هذه المصادر في: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع والقياس¹. وهذه تمثل الأساس الذي اعتمده الفقهاء المتقدمين والمتأخرين في بلورة فلسفة التمويل الإسلامي، ووضع ضوابطه وركائزه التي جعلت منه تمويلاً متأسلاً ومختلفاً عن التمويل التقليدي.

1.1. القرآن الكريم

نص الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم على العديد من الأحكام، التي تتعلق بالمال سواء من ناحية مكانته والنظرة إليه أو من حيث الأمور المتعلقة بطرق جمعه واكتسابه أو تداوله وانفاقه. وقد وردت مئات الآيات القرآنية التي تبين هذه الأحكام كآليات المتعلقة بالزكاة، والصدقات، والنفقة، وإباحة البيع، والإجارة، والرهن والكفالة وتقسيم الإرث بالإضافة إلى الحث على توثيق الديون والكتابة والإشهاد، ووجوب الوفاء بالعهود والعقود وحفظ الأمانات وأدائها لأصحابها...

2.1. السنة النبوية

النصوص الواردة في القرآن الكريم تكون في غالب حالاتها مجملة-كالأمر بالزكاة مثلاً-، حيث لم تحدد أنصبتها وشروطها ومقاديرها، وهنا يأتي دور السنة النبوية لتوضيح المجمال وتفصيل العام وتقييد المطلق. فالسنة النبوية بالنسبة للقرآن الكريم إما أن تكون مفصلة لما جاء فيه من أحكام عامة، أو مؤكدة لتلك الأحكام، أو تأتي بأحكام جديدة لم ترد في القرآن الكريم. وقد جاءت السنة النبوية بمئات الأحاديث النبوية، التي تنظم المعاملات المالية في جميع حالاتها ومن جميع جوانبها.

وقد جمع العلماء هذه الأحاديث وصنفوها وفسروا معانيها، وذلك في أبواب الزكاة والبيع، وفي كتاب الصحاح والسنن كصحيح البخاري ومسلم، وسنن النسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجه.

3.1. الإجماع

هو مسار مهم لدى المسلمين كان له الأثر الكبير في إذابة وجوه الاختلاف بين الفقهاء في عدة مسائل فقهية خاصة في العصور التي تلت حقبة الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، وهو يعبر عن اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد عصر النبوة على حكم شرعي. وقد شهدت فترة تولي أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، الخلافة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم)، أكبر اختبار للمسلمين في تلك الحقبة الشريفة لاتخاذ القرار الأهم اتجاه مانعي الزكاة، التي أعلن أصحابها حرباً على الإسلام وقتذاك، فكان أول إجماع حقيقي في تاريخ المسلمين على قتال مانعي الزكاة رغم

¹ يضيف لها البعض: المصلحة المرسلّة، سد الذرائع والعرف.

عدم وجود نص صريح بذلك في القرآن الكريم، كما أنهم لم يعهدوا ذلك مع النبي (صلى الله عليه وسلم). لكن كان إجماعهم، قائم على أساس ديني قوي وهو أن الزكاة فرض من فرائض الإسلام، وهي أحق بأن يقاتل مانعها لما لها من أهمية للمسلمين.

ومن أشهر أمثلة العصور الحديثة، التي أجمع العلماء عليها هي تحريم الفوائد بكل أنواعها باعتبارها ربا رغم كل التجميل الذي أراد البعض أن يسقطه عليها باعتبارها معاملات مالية معاصرة مختلفة عما كان عليه عهد النبي (صلى الله عليه وسلم)، ولا عهد صحبه (رضي الله عنهم).

4.1. القياس

وهو إلحاق فرع بأصل في الحكم لجامع بينهما، وهو من الأدلة التي تبين الأحكام بالنسبة للفروع فتلحقها بأحكام الأصول التي تتفق معها في العلة.

ومن أمثلة القياس في الجانب الاقتصادي، وتحديد التمويل:

■ اشتراط التماثل والتقابل في صرف الجنس بجنسه فيما يتعلق بالأوراق النقدية (دينار بدينار مثلا)؛

■ اشتراط التقابض في صرف الجنس بغير جنسه (دينار بدولار مثلا).

2. مصادر متضمنة الهيكل المؤسسي للتمويل الإسلامي¹

تبعاً لهذا الجانب، يتم التمييز بين: المصارف الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، أسواق المال الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية فضلاً عن مؤسستي الزكاة والوقف. سيتم التركيز على المجاميع الأربعة الأولى بشكل مختصر.

1.2. المصارف الإسلامية

تستحوذ على الحصة الأكبر في الصناعة المالية الإسلامية (أكثر من ثلثي حجم الصناعة). وينمو حجم المصرفية الإسلامية (كنسبة من إجمالي القطاع المصرفي) بشكل مطرد، وتعتبر مساهمة دول الخليج العربية الأكبر بين المناطق الأخرى، وتسهم بما يقارب نصف حجم المصارف الإسلامية على مستوى العالم.

2.2. مؤسسات التأمين التكافلي (أو التعاوني)

جاء التأمين التكافلي ليلبي احتياجات المسلمين في ظل عجز التمويل التقليدي عن تلبية احتياجاتهم لارتكازها على أسس مخالفة لضوابط الشريعة الإسلامية. وتعتبر عقود التأمين التعاوني من عقود التبرع، وقد قدم الفقهاء آلية مفصلة لعمل هذه المؤسسات، مع تحديد معاييرها. وتشير الإحصاءات إلى تطور عدد مؤسسات التأمين التكافلي على المستوى العالمي، بما فيها نوافذ التكافل وإعادة التكافل عبر ما لا يقل عن 45 دولة في العالم. وتأتي دول جنوب شرق آسيا أولاً، تليها دول مجلس التعاون الخليجي ثانياً.

¹ تم التطرق لهذه المصادر بنوع من التفصيل على مستوى حصص الأعمال الموجهة فضلاً عن الإشارة إليها على مستوى المحاضرات.

3.2. أسواق المال الإسلامية

عرفت أسواق المال الإسلامية تغيرات هيكلية خلال فترات وجيزة¹، وتبرز أهم ملامح التوجه الجديد في عودة الصكوك السيادية بعدما قادت صكوك الشركات القطاع لبضعة سنوات، كما أن هناك توجهًا نحو الصكوك الخضراء تماشيًا مع التوجه البيئي نحو استخدام السندات الخضراء فضلًا عن الاهتمام بإصدار صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيًا.

ولازالت العربية السعودية وماليزيا، تحافظان على صدارة الإصدار والتداول مع تنوع هياكل إصدارات الصكوك ما بين صكوك: مرابحة، إجارة، مضاربة، مشاركة، استصناع وسلم، ووكالة. كما تم التعامل بالصكوك الهجينة، القائمة على أكثر من عقد واحد (مثل: صكوك قائمة على الوكالة والمرابحة، وصكوك مرابحة-مضاربة، وصكوك إجارة-مرابحة، وصكوك إجارة-مشاركة).

4.2. صناديق الاستثمار الإسلامية

شهد عدد الصناديق الاستثمارية ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة حسب الإحصاءات الواردة من الجهات المختصة. وتحليل مكونات هياكل أصول هذه الصناديق عالميًا، يتضح أن أكثر من 82 % من أصولها يتركز في الأسهم والسلع وسوق المال.

ويشمل هيكل صناديق الاستثمار الإسلامية: صناديق الدخل الثابت/ الصكوك، والصناديق المختلطة.

¹. تجدر الإشارة إلى أن الأسواق المالية الإسلامية كمصطلح تغطي بالأساس سوق الصكوك الإسلامية، الذي يعرف تطورًا متسارعًا خاصة مع تنوع الصكوك التمويلية المتداولة دون إهمال طبعا الأوراق المالية الأخرى كالأسهم التي يجب أن تستجيب للضوابط الشرعية، التي أجمع عليها الفقهاء حتى تصير قابلة للتداول.